الفصل الخامس
بَنْد الكنيسة الرسمية

«السيد الرئيس . . إننى أحد هؤلاء . . المتحمسين بشدة لبند الكنيسة الرسمية فى التعديل الأول . . إننى متحمس بشدة لما قدمه، وهو أمة تتمتع بحرية دينية وممارسة دينية صحية أكبر من أى مكان آخر فى العالم وهذا ما يدعونا للفخر به والدفاع عنه».

بارى أونجر - مستشار قانونى بالكونجرس اليهودى الأمريكى يدلى بشهادته أمام لجنة مجلس النواب للتعليم والعمل فيما يتعلق بقانون حق الاستخدام المتساوى، ٢٨ مارس ١٩٨٤ .

«غالبًا ما نظرت المحكمة العليا إلى بعض القضايا على أنها إضفاء لصفة الرسمية على الدين، فى حين أن الأمر لم يكن كذلك، بينما نظرت للبعض الآخر على أنها ليست إضفاء لصفة الرسمية على الدين، فى حين أن الأمر كان كذلك».

ليونارد ليفى - دارس لبند الكنيسة الرسمية فى كتاب «البند الخاص بالكنيسة الرسمية: الدين والتعديل الأول».

* نظرة عامة

يشير النصان المقتبسان أعلاه إلى كل من المزايا والصعوبات التى يتضمنها البند الخاص بالكنيسة الرسمية فى التعديل الأول للدستور، فمنذ البداية أدرجت الحرية الدينية فى دستور الولايات المتحدة فى المادة السادسة التى تحظر طلب المؤهلات الدينية كشرط لشغل منصب عام، وازداد هذا الأمر بشكل جوهرى حال إضافة ميثاق الحقوق فى عام ١٧٩١ . وينص التعديل الأول على حدود سلطة الحكومة القومية فى التدخل فى الشئون الدينية: «لا يسن الكونجرس قانونًا يتعلق بإضفاء صفة الرسمية على دين

ما، أو يمنع حرية ممارسة هذا الدين . . . » . إن حرية التعبير وحرية الصحافة وحرية التجمع السلمى التى يكفلها التعديل الأول، تعزز أيضًا الحرية الدينية .

ومن خلال هذا الفصل، سنتناول بالبحث تطبيق وتفسير بند الكنيسة الرسمية فى التعديل الأول فيما يتعلق بقضايا خاصة بالعلاقة بين الدين والحكومة، وفى الفصل التالى نبحث بند الممارسة الحرة للدين، وهناك عدد من الأسئلة الرئيسية نطرحها خلال بحثنا بند الكنيسة الرسمية وهى :

- ما هى الخلفية الدستورية للبنود الخاصة بالحرية الدينية فى التعديل الأول؟
- ما هى التطورات المهمة التى أثَّرت فى أسلوب تطبيقه وتفسير البنود الخاصة بالدين فى التعديل الأول منذ تبنى ميثاق الحقوق؟
- ما هى المبادئ الرئيسية التى تطبقها المحكمة العليا فى تفسير القضايا المتعلقة ببند الكنيسة الرسمية؟
- ما هى قضايا المحكمة العليا المهمة المتعلقة بإشكالية الكنيسة الرسمية؟ وما هى المبادئ التى أرستها تلك القضايا؟
- ما هى المبادئ التى تحكم دعم الحكومة للمدارس التى ترعاها جهات دينية؟
- ما هى الأنشطة الدينية المسموحة وغير المسموحة فى المدارس العامة؟ فمثلاً؛ هل يجوز قانونًا عقد منظمة دينية طلابية للاجتماعات فى المدارس العامة بعد ساعات اليوم الدراسى؟
- كيف يتخذ القرار فى الأمور المتعلقة بفرض الضرائب بالنسبة للمنظمات الدينية؟ فمثلاً، هل تعفى مبانى المنظمات الدينية من الضرائب؟
- كيف يتخذ القرار بشأن مظاهر الاحتفال بالأعياد الدينية؟ فمثلا ؛ هل يجوز قانونًا وضع مشهد يمثل ميلاد السيد المسيح فى مبنى مجلس المدينة؟

* الخلفية والملابسات

التعديل الأول والحرية الدينية

كان للمؤسسين الأوائل - كما أوضحنا فى الفصل الثانى - أفكارًا مختلفة تتعلق

بالدور المناسب للحكومة فى الأمور الدينية، وغالبًا ما كانت لغة الدستور بصفة عامة يكتنفها بعض الغموض بهدف كسب تأييد من كانوا قد لا يوافقون على المبادئ الأكثر تحديدًا. ومع ذلك، يمكن القول بأن «مزارعى الدستور» كانوا متفقين بشكل عام على عدم وجوب تدخل الحكومة القومية فى الدين. أما مسألة أن يصبح الدين من شأن حكومات الولايات فهى أقل وضوحًا، وسوف نناقش دمج تشريع الحرية الدينية على مستوى الولاية فيما يلى.

قام ثلاثة رجال من ڤرچينيا بصياغة التعديل الأول، وهم چيمس ماديسون وتوماس چيفرسون وچورچ ميسون، ولم يكن هؤلاء معادين للدين بأى شكل من الأشكال، إلا أنهم آمنوا بوجوب أن يكون الدين أمرًا خصوصيًا على وجه التحديد وخارج نطاق الحكومة تمامًا. وعلى الرغم من إيمانهم بأن الثقافة الدينية تدعم الحكومة الجمهورية، فقد آمن المؤسسون الأوائل ومعهم آخرون آنذاك، بأن الدين لن يكسب شيئًا، ويخسر الكثير إذا ارتبط بالحكومة رسميًا، وبالمثل تخسر الحكومة إذا ارتبطت رسميا بالدين.

لقد أصبحت عبارة توماس چيفرسون «بوجوب وجود حائط فاصل بين الكنيسة والدولة» معروفة إلى حد كبير، وكثيرا ما يستشهد بها على أنها تحتوى معنى التعديل الأول. ومع ذلك وكما يوضح أحد الكتاب على الأقل، فقد كتب چيمس ماديسون بعد ثلاثين عامًا بوجوب وجود خط فاصل بين حقوق الدين والسلطة المدنية (ميد ١٩٧٧ : ٤٠-٤٣). ويقول ميد إن عبارة ماديسون تعتبر أكثر دقة، حيث إنه لا توجد فى الولايات المتحدة كنيسة واحدة ولكن كنائس وجماعات مصالح دينية شتى، كما أنه لا توجد سلطة واحدة وإنما نجد انتشارًا للسلطة المدنية من خلال عدد كبير من الهيئات. إن واقع التفسير المتغير لتلك العلاقة يعكسه المجاز الذى يشير إلى نقطة متحركة ترسم خطًا دائم التغيير بشكل أدق من المجاز الذى يصوره كحائط.

وبإدراج حرية الدين فى الدستور، جعل المؤسسون الأوائل البت فى الأمور الدينية على المستوى القومى ليس عن طريق تصويت الأغلبية، ولكن عن طريق المحاكم. وقد عبر القاضى روبرت هـ. چاكسون عن رأى الأغلبية بالمحكمة العليا فى قضية مجلس التعليم لولاية غرب ڤرچينيا ضد بارنت (٣١٩ الولايات المتحدة ٦٢٤-١٩٤٣) موضحًا هذه النقطة ببراعة:

«كان الهدف الأساسى لميثاق الحقوق، إقصاء موضوعات معينة من الخلافات السياسية حتى تكون بمنأى عن قرارات الأغلبية والمسئولين، ولتصبح مبادئ قانونية تطبقها المحاكم. فحق الفرد. . . فى حرية العبادة. . . والحقوق الأساسية الأخرى، لا يمكن إخضاعها للتصويت أو للاعتماد على نتيجة أى انتخابات».

وكان من المستحيل لواضعى ميثاق الحقوق أن يتخيلوا التنوع الدينى الكبير للجماعات والأفراد الموجود حاليًا فى الولايات المتحدة، وما كان من الممكن لهم أن يتصوروا تنوع المطالب المتضاربة لهؤلاء السكان ذوى الديانات المختلفة. وخلال العملية العنيفة لصنع القرار العملى، فإن الطبيعة المجردة للغة التعديل تترك معناها مفتوحًا لتفسيرات مختلفة إلى حد بعيد.

وتنبثق الأغلبية الكبرى للدعاوى القضائية المتعلقة بالحرية الدينية التى تنظرها المحكمة العليا من بندين خاصين بالدين فى التعديل الأول، ألا وهما بند الكنيسة الرسمية وبند حرية الممارسة الدينية، وفى بعض الأحيان يؤيد كل من البندين الآخر ولكن يتعارضان فى حالات أخرى. فما يبدو من زاوية تأييدًا لحرية الممارسة الدينية، قد يظهر من زاوية أخرى إضفاء لصفة الرسمية على دين معين؛ بشكل غير مقبول. وبالمثل، فما يبدو من منظور على أنه تأييد للفصل بين الدين والحكومة، قد يظهر كتدخل فى حرية الممارسة عندما ينظر إليه من وجهة نظر مختلفة، وسوف نناقش هذا الصراع بتفاصيل أكثر فى الفصل السادس بعد أن يتعرف القارئ على تطبيق بند حرية الممارسة، كما سوف نرى فى الفصل الأول من الجزء الثانى أن هذا الصراع بين البندين قد انعكس على توجهات العامة نحو المزج الصحيح بين الدين والسياسة.

التطورات منذ التعديل الأول

حدثت تطورات منذ صياغة التعديل الأول أثرت بشدة على تطبيقه العملى. وطبقا لما ورد عن وبر (١٩٩٠ : ٥ ـ ٨) يمكن ذكر خمسة عوامل مؤثرة:

١ ـ إن إدراج البنود الخاصة بالتعديل الرابع عشر جعل تطبيقها ممكنا على مستوى حكومات الولايات.

تُقَلِّص أحكام التعديل الأول ـ التى تتناول الحرية الدينية ـ من سلطات الكونجرس. لقد أضيف ميثاق الحقوق إلى الدستور لمنع انتهاك الحكومة القومية لحقوق الفرد.

وكانت نقطة التحول عندما بدأت المحكمة العليا عملية أطلق عليها مسمى «الدمج الاختيارى»، يتم بموجبها تدريجيًا ضمان أن الحريات المكفولة على المستوى الفيدرالى تظل كذلك على مستوى الولايات. وأدرجت هذه الحريات فى الفقرة الخاصة بهذه العملية فى التعديل الرابع عشر، والتى تحظر على حكومات الولايات حرمان أى فرد من الحياة أو الحرية أو الأملاك دون سند قانونى.

وفى أربعينيات القرن العشرين، أدرج النصان المحددان المتعلقان بالحرية الدينية فى ميثاق الحقوق. ففى عام ١٩٤٠، جاء الحكم فى قضية كانتويل ضد ولاية كونيكتيكت بمثابة إدراج حرية الممارسة الدينية على مستوى الولاية. وفى عام ١٩٤٧، أدرج بند الكنيسة الرسمية فى دعوى إيفرسون ضد مجلس التعليم.

٢ ـ أصبحت كل من الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات بيروقراطيات أكثر نشاطًا واتساعًا، تتمتع بسلطات واسعة بالنسبة للضرائب والتنظيم والإنفاق.

ومثال هذا تنظيم الحكومة للتعليم والقضايا المصاحبة له الخاصة بتنظيم المدارس التى تدعمها جهات دينية، وهناك مثال آخر، وهو تطور دولة الرفاهة. وأثار هذا تساؤلات عدة حول دستورية استخدام أموال الدعم الحكومى فى برامج الرفاهة التى تشرف عليها منظمات دينية، وأدى توسيع سلطات فرض الضرائب إلى إشكاليات تتعلق بفرض الضرائب على دخل وأملاك المنظمات الدينية.

٣ ـ وكما توسعت الحكومة توسع الدين، وازداد تنوع أنشطته ومنظماته.

وأكثر الأمثلة وضوحًا هى برامج التلفاز الدينى التى تُبث من خلال شبكات الأقمار الصناعية المتطورة والتى تمولها التبرعات المجموعة بالطرق المباشرة عن طريق البريد (تم مناقشتها فى الفصل الرابع)، وهناك الكثير من الأمثلة الأخرى، فالمنظمات الدينية نفسها ازدادت اتساعًا وتعقيدًا وبيروقراطية، فلو كان الدين أمرًا فرديًا فقط، لكانت الحدود المشتركة بين الحكومة والدين أقل بكثير. إلا أنه ـ وكما رأينا فى المقدمة ـ للأديان أبعادٌ اجتماعية ومؤسساتية مهمة.

٤ ـ إن اختراع التكنولوچيات كما هو مذكور آنفا، هو فى حد ذاته تغيير يؤثر بقوة فى التفاعل بين الدين والحكومة.

هل تخضع هذه التكنولوچيات ـ إذا استخدمتها الجماعات الدينية ـ لنفس القواعد المنظمة لاستخدامها من جانب الجماعات الأخرى؟ وهل يبرر ـ مثلا ـ هدف حماية الجمهورية ضد الاحتيال رقابة الحكومة على التعاملات المالية لمنظمة دينية؟ تنظم الحكومة الادعاءات الطبية التى قد يسوقها منتجو مكملات التغذية، فهل يجب عليها أيضًا مراقبة ادعاءات المعالجين بالدين؟

٥ ـ وخلال العقدين الماضيين، تسبب انتشار جماعات ووجهات نظر دينية جديدة فى التشكيك فى الكثير من «قواعد اللعبة» المقبولة عادة فى مجال الدين والحكومة.

فمثلاً؛ يؤيد الأصوليون الدينيون رؤية ثقافية اقتصادية سياسية اجتماعية تدمج المنظورين الدينى والحكومى. وحيث إنهم يفضلون التوفيق الشامل، فهم يميلون إلى عدم رؤية الأهمية الخاصة لإشكالية الفصل أو التوفيق.

ومما ناقشناه فى الفصل الرابع؛ جزء من تراث ستينيات القرن العشرين؛ وقد تناولنا فيه الحديث عن المطالبة المتزايدة بحرية ممارسة الدين للأفراد فى مختلف الأماكن العامة، مثل المدارس والسجون. وتوفر السجون بشكل روتينى قساوسة على نفقة الحكومة، فإلى أى مدى هم مطالبون بتوفير قساوسة مقيمين يخدمون مجموعة كبيرة من العقائد المختلفة؟ وما هى حقوق المحتجزين فى اتباع القواعد الغذائية لدياناتهم؟ وماذا عن الالتزام بطقوس أخرى خاصة بعقائدهم أو ارتداء ملابس خاصة؟

ثلاثة أنواع من القضايا

يمكن تقسيم القضايا الخاصة بالعلاقة بين الدين و الحكومة إلى ثلاث فئات (دريكمان ١٩٩١ : ١١٢ ـ ١١٤).

أولاً: القضايا الخاصة بالكنيسة الرسمية، وهى تلك التى يكون فيها ادعاء بإضفاء صفة الرسمية على دين ما دون أية محاولة للتبرير، على أساس أنها ضرورية لحماية حرية الممارسة. والأمثلة لهذا النوع تشمل الصلوات فى المدارس العامة، وقضايا قراءة الكتاب المقدس فى القضايا التى نناقشها فيما يلى.

ثانيًا: القضايا الخاصة بحرية ممارسة الدين، وهى تلك التى يدعى من خلالها أن بعض النشاطات المعينة، يتم حمايتها من تدخل الحكومة دون أى سند رسمى. ومثال لهذا النمط دعاوى حرية الممارسة لاستخدام البيوت (نوع من الصبار الأمريكى به مادة مخدرة) فى شعائر مقدسة للسكان الأصليين، وأيضًا ـ كما حدث مؤخرًا فى قضية فلوريدا ـ تضمنت الأضاحى الحيوانية. وسيناقش الفصل القادم هاتين القضيتين.

ثالثًا: القضايا البيئية، وهى قضايا التعديل الأول المختلطة التى توضح الصراع الملازم لبندى التعديل الأول. ومثال لذلك النوع توفير الحكومة لقساوسة الجيش والسجون، وحيث إن الحكومة تدفع أجورهم فهذا يهدد بإثارة قضية إضفاء صفة الرسمية على الدين. ومع ذلك فهما ضروريان للحفاظ على حرية الممارسة بالنسبة لهؤلاء الذين لا يستطيعون ممارسة شعائر دينهم دون إرشاد من رجل دين.

* «لا يسن الكونجرس قانونًا ينص على إضفاء صفة الرسمية على الدين»

تعاملت ـ بشكل رئيسى ـ القضايا الخاصة ببند الكنيسة الرسمية مع نوعين من المشاكل: دعم المؤسسات ذات العلاقة بالكنيسة (عادة المدارس) بأموال الضرائب أو اعتمادات عامة أخرى، ودعم النشاطات والشعائر الدينية من جانب هيئات الحكومة (مورجان ١٩٧٢ : ٧٦)، ومن أمثلة النوع الأول توفير حافلات المدارس والكتب المدرسية لمدارس الأبرشيات (ترعاها الكنيسة) ومؤخرًا فى الجدل المثار حول استخدام سندات الدفع من جانب آباء الأطفال الذين يذهبون إلى مدارس ابتدائية وثانوية ترعاها الكنيسة. بينما يتمثل النوع الثانى فى الصلوات الإجبارية والأنشطة التعبدية الأخرى فى المدارس، ومؤخرًا الصلوات التى يقودها الطلبة فى احتفالات التخرج.

ثلاثة مبادئ للقضايا الخاصة ببند الكنيسة الرسمية

إن المعنى الدقيق لبند الكنيسة الرسمية بعيد كل البعد عن الوضوح، ولم يكن تفسير المحكمة له ثابتًا دائمًا. فما هو المعنى الدقيق لمصطلح الكنيسة الرسمية للدين؟ وماذا

يعنى «الدين» فى هذا السياق؟ وما هى درجة التفاعل التى تنتهك هذا النص؟ تباينت إجابات شتى المحاكم ومختلف القضاة على مثل هذه التساؤلات، إلا أنه كانت هناك ثلاثة مبادئ محددة وجهت المحكمة العليا للولايات المتحدة فى أحكامها الخاصة المتعلقة ببند الكنيسة الرسمية.

البند الأول: الفصل التام

ينص مبدأ الفصل التام عند تطبيقه على القضايا الخاصة ببند الكنيسة الرسمية، على أن الحكومة لا يمكن أن تقدم أى دعم للدين. فقد عبر القاضى هوجوبلاك عن رأى الأغلبية فى دعوى إيفرسون ضد مجلس التعليم لمنطقة إيونج (٣٣٠ الولايات المتحدة ١، ١٩٤٧) وهى التى أيدت المحكمة فيها استخدام أموال الضرائب لتوفير وسائل النقل (المواصلات) لأطفال مدارس الأبرشيات والمدارس العامة. وقد عبر عن وجهة نظره بوضوح شديد:

«إن بند الكنيسة الرسمية فى التعديل الأول يعنى على الأقل: لايمكن لولاية أو حكومة فيدرالية إقامة كنيسة، ولا يمكن لها إصدار قوانين تؤيد دينًا معينًا أو كل الأديان أو تفضل دينًا على آخر. ولا يمكن لها أيضًا إكراه شخص أو التأثير عليه للذهاب إلى الكنيسة أو الابتعاد عنها ضد رغبته، ولا يمكن لها إجباره على الإيمان بمعتقد أو الكفر بأى دين. ولا يعاقب شخص لإيمانه أو كفره بمعتقدات دينية معينة أو لحضور قداس من عدمه. ولا تفرض ضريبة كبيرة أو صغيرة لدعم أى أنشطة أو مؤسسات دينية أيًا كان مسماها أو هيئتها التى تتخذها لتعليم أو ممارسة الدين، ولا يمكن لحكومة الولاية أو الحكومة الفيدرالية الاشتراك بشكل علنى أو مستتر فى شئون أى منظمات أو جماعات دينية أو العكس».

البند الثانى: الحيدة التامة

تشبه الحيدة التامة مبدأ الفصل التام إلا أنها تسمح بمرونة أكثر. ومن خلال تأييد الإعفاءات الضريبية للأملاك على مبان تملكها منظمات دينية وتستخدم (فقط) للأغراض الدينية (دعوى والتر ضد لجنة الضرائب ٣٩٧ الولايات المتحدة ٦٦٤ - ١٩٧٠) كثيرًا ما كتب واستشهد رئيس القضاة وارين ف. بيرجر بمبدأ الحيدة:

«يمكن أن يقوض الجمود الهدف الأساسى لهذه الأحكام (بنود الدين) التى تستهدف ضمان عدم رعاية أو تفضيل أو منع أو تقييد دين ما. إن المبدأ العام الذى يمكن استنتاجه من التعديل الأول وما قضت به المحكمة، هو أننا لن نقبل دينًا تضفى عليه الحكومة صفة الرسمية، أو أن تتدخل الحكومة فى الدين. وباستثناء هذه الإجراءات الحكومية المحظورة بوضوح، فهناك مجال يتسع لتحقيق مبدأ الحيدة النافعة التى تسمح بوجود الممارسة الدينية دون رعاية أو تدخل».

البند الثالث: التوفيق

ينص التوفيق أو عدم التمييزية على تأييد الحكومة لجميع الأديان دون تمييز بينها. وقد أعرب عن وجهة النظر هذه إدوين ميس المدعى العام فى إدارة الرئيس ريجان:

«حظر التعديل الأول إضفاء صفة الرسمية على دين معين أو كنيسة بعينها. وقد منع أيضًا الحكومة الفيدرالية من تفضيل كنيسة أو مجموعة كنائس على أخرى. وهذا ما فعله التعديل الأول، إلا أنه لم يحقق أكثر من هذا، فهو لم يمنع مثلاً الدعم الفيدرالى للجماعات الدينية ما دامت تؤدى هذه المعونة غرضًا عامًا وما دامت لم تميز جماعة دينية على حساب الأخرى». (ميس فى خطاب له أمام الجمعية القانونية المسيحية فى سان دييجو فى ٢٩ سبتمبر عام ١٩٨٥ كما اقتبسها أوبراين ١٩٩١: ٦٤٠).

قضايا رئيسية تتعلق بالكنيسة الرسمية

تتعلق معظم القضايا الخاصة بإضفاء صفة الرسمية على الدين، بالأنشطة فى المدارس سواء العامة أو التابعة لجهات دينية. ومنذ عام ١٩٦٠، تناولت معظم هذه القضايا موضوع الدعم الحكومى للمدارس الخاصة التى تتبع - أو ترعاها - جهات دينية، وسوف نناقش تلك القضايا أولاً، ثم نتبع ذلك بمناقشة الأنشطة الدينية فى المدارس العامة، وكذلك سنتناول تفسير بند الكنيسة الرسمية، حيث إنه قد أثر على المدارس الثانوية. وفى نهاية الأمر نستعرض قضايا تتعلق بسحب التأييد والاعتراف بالكنيسة الرسمية.

وهناك نقطة يجب توضيحها قبل تناول القضايا المحددة، فأحيانًا تكون قرارات المحكمة العليا بالإجماع، ومع ذلك فهى كثيراً ما لا تكون كذلك، وسوف نركز على آراء الأغلبية فى القضايا التى نستعرضها، حيث إنها هى التى تقرر ما هو شرعى أو غير شرعى طبقًا للدستور. ومع ذلك فإن حقيقة وجود آراء معارضة توضح أن هذه القضايا يمكن توقع اختلاف المفكرين بشأنها.

دعوى إيڤرسون ضد مجلس التعليم

تجب الإشارة هنا إلى قضية قامت قبل عام ١٩٦٠، فدعوى إيڤرسون ضد مجلس التعليم عام ١٩٤٧ كانت الأولى التى تعكس الجهود المهمة للمحكمة فى تفسير بند الكنيسة الرسمية فيما يتعلق بدعم الحكومة للمدارس التابعة لجهات دينية. (وخلال هذا الفصل، سيفضل استخدام مصطلح المدارس التابعة لجهات دينية أو المدارس التى ترعاها جهات دينية بدلاً من المصطلح المعيارى «مدارس الأبرشيات»، فالأول يشمل المدارس التى ترعاها أى جماعة دينية بينما الأخير يعنى عادة (المدارس الكاثوليكية). لقد اختصت القضية بقانون لولاية نيوچيرسى ينص على رد بعض الضرائب للآباء مقابل الأموال التى أنفقت على نقل أبنائهم بالحافلات إلى المدارس سواء كانت عامة أو خاصة، إلا أنه تم الاعتراض على رد الأموال لأولياء أمور تلاميذ المدارس التابعة لجهات دينية على أساس أنه إضفاء لصفة الرسمية على الدين. وأصدرت المحكمة حكمها بأغلبية خمسة أصوات مقابل أربعة: أن البرنامج وببساطة «لم يقم بأكثر من توفير برنامج عام لمساعدة أولياء الأمور على توصيل أبنائهم - بغض النظر عن ديانتهم - بسلامة وسرعة إلى مدارس معتمدة».

وهناك عنصران مهمان فى هذه القضية فيما يتعلق بوجود سابقة، **أولا**: كان الدعم يقدم إلى الآباء بغض النظر عن الديانة، حيث إن الأموال المردودة توفرت لأولياء أمور تلاميذ المدارس العامة والخاصة على السواء. **ثانيًا**: ذهب الدعم إلى الآباء مباشرة وليس إلى المدرسة.

دعوى لمون ضد كيرتزمان و«الاختبار الثلاثى»

تناولت المحكمة العليا مراراً منذ عام ١٩٦٠ إشكالية مدى إمكان قيام الحكومات وهيئاتها دستوريّا بدعم الجهود التعليمية للمدارس التابعة لجهات دينية. إن دعوى لمون

ضد كيرتزمان هى قضية حاسمة فيما يتعلق بتشريع بند الكنيسة الرسمية، فقد تحددت فروق مهمة من خلال هذه الدعوى. فصرح كبير القضاة وارين بيرجر الذى أصدر حكم المحكمة بالأغلبية، أن المحكمة - منذ دعوى إيفرسون وحتى دعوى آلان - قد «سمحت للولايات بتزويد المدارس ذات العلاقة بالكنيسة بخدمات علمانية محايدة أو غير أيديولوچية وتسهيلات أو مواد.. مثل وسائل الانتقال (الحافلات) ووجبات مدرسية وخدمات صحية عامة وكتب علمانية...».

أما دعوى لمون فهى تختلف لكونها تتعرض لاستخدام أموال الولاية لدفع رواتب مدرسى المواد العلمانية فى المدارس التابعة لجهات دينية. وقد اتفق القاضيان وليم أو. دوجلاس، وهيوجو ت. بلاك مع بيرجر فى الرأى وأضافا:

«إن رقابة أو إشراف الولايات أمر ضرورى لتنظيم المنح التى تتضمنها هذه القضايا الثلاث، والتى إذا قُدِّمت لاحتاجت لوجود محقق عام فى كل قاعة درس، كما أنها تتطلب رقابة شاملة على هذه الهيئات التابعة للكنيسة من جانب السلطات العلمانية. وحتى إن لم تحدث هذه الرقابة أو الإشراف، فإن حماس المبشرين الدينيين سيكون له الغلبة ويتسبب فى تقويض بند الكنيسة الرسمية».

لقد نتج عن دعوى لمون قائمة محددة للاختبار الثلاثى للدستورية فى مثل هذه القضايا. وبعد تأمله، نستطيع بالكاد إدراك الخط الفاصل فى مجال هذا القانون الدستورى المفرط فى الحساسية، وقد أوضح القاضى بيرجر البنود الثلاثة وهى:

- يجب أن يكون للتشريع هدفٌ علمانىٌ.
- يجب ألا يكون تأثيره الأساسى أو الرئيسى تعزيزًا أو تثبيطًا للدين.
- يجب ألا يؤدى إلى التداخل المفرط بين الحكومة والدين.

ولا يمكن تطبيق أى من هذه المتطلبات الثلاثة لاختبار لمون بسهولة، فقد تمتزج الأغراض العلمانية والدينية فى مثل هذه القضايا، فما الذى يحدد بالضبط الغرض العلمانى؟ لن يتفق الجميع على إجابة لهذا السؤال، وخاصة فى دولة نسج فيها الدين بإحكام داخل الحياة العامة. وحتى لو كان للتشريع هدفٌ علمانىٌ، فإن محصلته النهائية قد تعزز أو تثبط الدين (انظر نقاشنا لقضايا البيوت فى الفصل السادس)، والسؤال حول ما يشكل أثرًا أساسيا أو رئيسيًا هو سؤال نسبى، وأيضًا لا يمكن حسمه بسهولة. وما يمثل صعوبة أخرى فى تطبيق اختبار لمون هو متى يصبح - بالتحديد - التداخل بين الحكومة

والدين «مفرطًا»؟ وعلى الرغم من عدم ثبات تطبيق اختبار لمون بسبب المشاكل المذكورة جزئيًا فإن المحكمة لم تستبدله بشكل حاسم.

تنقية الاختلافات

إن دعوى تيلتون ضد ريتشارد سون التى صدر فيها الحكم فى نفس اليوم - مثل دعوى لمون - توضح نقطتين مهمتين فى تاريخ معالجة المحكمة لهذه القضية. فبينما تناولت قضية لمون مدارس ابتدائية وثانوية، فقد تناولت دعوى تيلتون كلية كاثوليكية. **أولاً**: وكقاعدة عامة، رأت المحكمة أن طلبة الكليات والجامعات لا يتأثرون بمدرسيهم بنفس درجة تأثير من هم فى سنوات دراسية أقل، ولهذا لا يشكل دعم مدارس مرحلة ما بعد الثانوى التابعة لجهات دينية تهديدا لبند الكنيسة الرسمية مثل الذى يشكله مثيله فى المراحل الأقل. **ثانيًا**: من الواضح أن الأبنية تؤثر بشكل أقل بكثير من المدرسين والكتب، ولهذا فإن دعم إقامة الأبنية اعتبر دستوريًا بصفة متكررة.

* الدعم الحكومى للمدارس الابتدائية والثانوية التى ترعاها جهات دينية

ظهرت عدة مبادئ للعمل خلال الخمسة وثلاثين عامًا الماضية من تاريخ تفسير المحكمة العليا لما يسمح به بند الكنيسة الرسمية فيما يتعلق بالدعم الحكومى للمدارس الابتدائية والثانوية:

- يجب تقديم نفس المعونة لجميع التلاميذ.
- يجب عدم دفع المعونة مباشرة إلى المدرسة ولكن إلى التلاميذ أو أولياء أمورهم.
- يجب تفادى التداخل الحكومى المفرط.
- يجب ألا يكون هناك محتوى دينى.

يجب تقديم المعونة إلى جميع التلاميذ

يمكن التعبير عن أول هذه المبادئ على النحو التالى:

إن المعونة للتعليم الذى ترعاه الجهات الدينية مسموح بها إذا ما قدمت نفس المعونة إلى الجميع، بغض النظر عن نوع المدرسة التى يذهبون إليها.

أرست دعوى مجلس التعليم ضد آلان (١٩٦٨) هذا المبدأ بشكل راسخ، عندما حكمت المحكمة بدستورية تقديم الكتب المدرسية مجانًا لتلاميذ المدارس الابتدائية والثانوية التى ترعاها الجهات الدينية، حيث إن الكتب كانت تقدم مجانًا لتلاميذ المدارس العامة. وفى دعوى وولمان ضد والتر (١٩٧٧) رأت المحكمة أن تقديم اختبارات وتقديرات قياسية للمدارس التى ترعاها جهات دينية هو أمر دستورى، حيث إن نفس المساعدة تقدم للمدارس العامة. وبالمثل فى دعوى لجنة التعليم العام والحرية الدينية ضد ريجان فى ١٩٨٠، رأت المحكمة أن رد النفقات التى تتحملها كل من المدارس العلمانية غير الحكومية والمدارس التابعة لجهات دينية مقابل اختبارات الولاية الإجبارية وحفظ السجلات فيما يتعلق بالمواد العلمانية البحتة، هو أمر دستورى حيث إنه يخدم الغرض العلمانى وهو توفير التعليم الجيد لكل الأطفال. وفى النهاية أكدت دعوى موييللر ضد آلان (١٩٨٣) دستورية خصم نفقات التعليم العام والخاص من ضريبة الدخل التى تفرضها الولاية. حيث إنه كان مسموحًا به لأولياء أمور الأطفال فى جميع أنواع المدارس، علمانية ودينية وعامة وخاصة.

يجب عدم دفع المعونة إلى المدرسة مباشرة

وهناك مبدأ ثان سائد فى العديد من هذه القضايا وقضايا أخرى، وهو أن المعونة تكون مقبولة بشكل أفضل إذا قدمت مباشرة إلى الطلاب أو أولياء الأمور وليس إلى المدرسة نفسها. وقد تناولت دعوى لمون ضد كيرتزمان (١٩٧١) موضوع استخدام أموال الضرائب فى دفع رواتب تكميلية لمدرسى المواد العلمانية فى المدارس التى ترعاها جهات دينية؛ بالإضافة إلى رد الولاية نفقات الكتب لتلك المدارس. وجاء حكم المحكمة بعدم دستورية كلٍّ من الإجراءين، وهذا - جزئيًا - بسبب ذهاب المعونة إلى المدرسة بشكل مباشر مما جعل هذا الوضع دعما مباشرًا للدين. وفى دعوى لجنة التعليم العام والحرية الدينية ضد نايكويست (١٩٧٣)، وجدت المحكمة أن الدعم الخاص بصيانة وإصلاح المدارس الابتدائية والثانوية التى ترعاها جهات دينية، لا يمكن أن يمر من رقابة بند الكنيسة الرسمية لنفس السبب.

ومع ذلك تختلف دعوى نايكويست عن دعوى آلان، حيث إن المحكمة قد حكمت بعدم دستورية رد مصروفات الدراسة لأولياء أمور الطلبة فى المدارس الابتدائية والثانوية التى ترعاها جهات دينية، على الرغم من دفع الأموال إلى أولياء الأمور وليس إلى المدارس.

ومن الناحية الأخرى، ففى قضية زوبرست ضد مدرسة حى كاتالينا هيلز (١٩٩٣)، رأت المحكمة أن استخدام اعتمادات عامة بموجب قانون تعليم المعاقين من أجل تخصيص مترجم لغة الإشارة لطالب فى مدرسة ترعاها جهة دينية، أمرٌ دستوريّ على أساس توفيرها خدمة محايدة متاحة لجميع الطلبة أكثر منها دعما للدين، وهذا على الرغم من تقديمها فى مدرسة طائفية.

التداخل المفرط ودفع رواتب العاملين

كانت دعوى لمون وكيرتزمان أيضًا قضية طبق فيها على التعليم مبدأ أن لا يستتبع النشاط تداخل مفرط بين الحكومة والدين. إن محتوى الكتب المدرسية ثابت ويمكن تحديده، ولكن هناك فرصة كبيرة فى أن يقحم مدرس الفصل فى المدارس الدينية موضوع الدين فيما يدرس، حتى إن كان يدرس مادة علمانية. وأدى هذا إلى مبدأ آخر ألا وهو أن المعونة المزعومة للعاملين بتلك المدارس أقل قبولا من المعونة المخصصة للكتب المدرسية وما شابه ذلك. وقد عبر رئيس القضاة وارين بيرجر عن رأى الأغلبية فى هذه القضية:

«على الرغم من أن محكمة الحى قد وجدت أن الاهتمام بالقيم الدينية لم يقحم بالضرورة على محتوى المواد العلمانية، فإن النشاط الدينى الكبير لهذه المدارس يؤدى بالهيئة التشريعية إلى توفير ضوابط حكومية دقيقة وإشراف من جانب سلطات الولاية لضمان دعم معونة الولاية للتعليم العلمانى فقط. . فللمدرسين شخصية أيديولوچية تختلف عن الكتب بشكل أساسى. فمن ناحية إدخال جانب إيمانى أو أخلاقى إلى المواد العلمانية، يمكن التأكد من محتوى الكتاب المدرسى. أما طريقة تناول المدرس له فلا يمكن التأكد منها».

وتقدم دعوى وولمان ضد والتر منظورًا مثيرًا بشأن العاملين بالمدارس والانخراط الأيديولوچى المحتمل. فقد وجدت المحكمة أن احتمال قيام مناقشات بين الأفراد الذين تدعمهم الولاية ممن يقدمون خدمات تشخيصية نفسية وسمعية وكلامية، وطلاب المدارس الدينية حول موضوعات دينية، هو أمر لا يكفى لجعل الدعم غير دستورى. كما أن تقديم إرشاد وخدمات علاجية لا يعتبر انتهاكًا لبند الكنيسة الرسمية.

ومع ذلك فقد اعْتُبر تقديم الولاية حافلات مدرسية إلى المدارس التابعة لجهات دينية بغرض استخدامها فى رحلات ميدانية أمرًا يؤدى إلى تداخل مفرط بين الحكومة والدين، حيث تطلب هذا إشرافًا حكوميًا على العاملين الطائفيين المشتركين فى مثل هذه الرحلات. وفيما بعد، وفى دعوى أجويلار ضد فلتون (١٩٨٥، والتى استخدمت فى عام ١٩٩٧ فى قضية أجوستينى ضد فلتون، وستناقش فيما يلي) اعتبر أن نشاط العاملين بالمدارس العامة الذين يذهبون إلى المدارس التابعة لجهات دينية لتقديم خدمات إرشادية وعلاجية هو انتهاك لبند الكنيسة الرسمية، وكذلك لمبدأ التداخل المفرط بين الحكومة والدين. فقد أشير إلى أن هذا النشاط يقوم فى جو تسوده الطائفية مما يتطلب تفتيشًا مستمرًا لضمان عدم انخراط المدرسين فى تدريس الدين.

وفى منتصف عام ١٩٩٧، أصدرت المحكمة حكمًا مخالفًا للحكم الصادر فى دعوى أجويلار. فمن حيث الجوهر، رأت المحكمة أن أحكامها فى القضايا الأحدث قد قوضت الافتراضات الأربعة التى استندت عليها قضية أجويلار وهى:

١ ـ إن أى مدرس بمدرسة عامة يقوم بالتدريس فى مدرسة أبرشية فهو حتمًا يتعامل مع الدين.

٢ ـ يخلق موظفو الحكومة العاملون بمدارس الأبرشيات اتحادًا رمزيًا للكنيسة مع الولاية.

٣ ـ تمول المعونة الحكومية الموجهة لمدرسة دينية ـ بالضرورة ـ التعليم الدينى.

٤ ـ يخلق مثل هذا التوظيف تداخلاً مفرطًا بين الحكومة والدين.

والبرنامج محل الدعوى فى قضية أجوستينى هو برنامج مدينة «نيويورك ـ سند ١» وهو يسمح لمدرسى المدارس العامة بتقديم تعليم علاجى لطلاب مدارس الأبرشيات فى أماكنها، ولم يعد البرنامج انتهاكًا للمعايير المستخدمة حاليًا، حيث إنه لم ينتج عنه أى مذهبية دينية ولم يميز المستفيدين على أساس الدين ولم يخلق تداخلاً مفرطًا بين الحكومة والدين، وصدر الحكم بأغلبية ٥ إلى ٤، وأظهرت الأصوات المناوئة معارضة شديدة على أساس الخوف من تقويض مبدأ الفصل بين الدين والحكومة الذى ينادى به بند الكنيسة الرسمية.

يجب ألا يكون هناك محتوى دينى

حتى يتماشى تقديم الخدمات إلى المدارس التابعة لجهات دينية مع بند الكنيسة

الرسمية، يجب ألا يكون هناك أدنى شك فى وجود محتوى دينى. ففى دعوى ليفيت ضد لجنة التعليم العام والحرية الدينية (١٩٧٣) حكم بعدم دستورية رد الولاية للنفقات التى تكبدتها المدارس الابتدائية والثانوية التى ترعاها جهات دينية لإجراء الامتحانات والتصحيح ورصد وإعلان الدرجات، حيث لم تتوافر وسيلة تضمن خلو الامتحانات الموضوعة داخليًا من المحتوى الدينى. ومن الناحية الأخرى، ففى دعوى وولمان ضد والتر، رأت المحكمة دستورية قيام الولاية بتقديم اختبارات وإجراءات تصحيح قياسية للمدارس التابعة لجهات دينية، باعتبارها هى نفسها المستخدمة فى المدارس العامة.

* الأنشطة الدينية فى المدارس العامة

النشاطات التعبدية

وكما أشرنا آنفًا، فمعظم هذه القضايا هى قضايا تختص بوضوح بمسألة إضفاء صفة الرسمية على الدين، ويتعلق البعض منها بالصلاة فى الصفوف الدراسية أو يتصل بأنشطة مدرسية أخرى. وربما كان أشهرها دعوى آنجل ضد ڤيتل (١٩٦٢) التى يطلق عليها أحيانًا «قضية الصلاة الخاصة بمجلس أمناء نيويورك». فقد نظم مجلس أمناء نيويورك صلاة غير طائفية وأمر باستخدامها فى مستهل كل يوم دراسى. وأشار مسئولو المدارس أن هذه الصلاة هى بمثابة جانب من التدريب الأخلاقى والروحانى للطلبة. وكانت هذه الصلاة بسيطة للغاية «ربنا نحن نقر باعتمادنا عليك ونرجو أن تحل بركتك علينا وعلى آبائنا ومدرسينا وبلدنا» ولم يكن على الطلبة تكرار الصلاة، إلا أنَّ الضغط عليهم فى ذلك كان قويًا. وحكمت المحكمة أن هذه الصلاة انتهاك لبند الكنيسة الرسمية وكان رأى القاضى هوجو بلاك واضحًا شديد اللهجة.

«نحن نعتقد أن المنع الدستورى للقوانين الخاصة بإضفاء صفة الرسمية على دين ما، يجب أن يعنى على الأقل أنه فى هذه البلاد ليس من شأن الحكومة بأى شكل من الأشكال أن تنظم صلاة رسمية لأى جماعة أمريكية بهدف ترديدها كجزء من برنامج دينى تديره الحكومة».

وبعد عام، كانت هناك قضية مشابهة وهى دعوى أبينجتون ضد شمب التى قُضِىَ فيها بعدم دستورية نشاطات تعبدية تمثلت فى رعاية مجلس المدرسة لقراءة الكتاب المَقدس

وتلاوة صلوات الرب. ومرة أخرى، كان يمكن إعفاء الطلبة من الصلاة إذا رغب أولياء أمورهم فى ذلك.

وقد برز مبدآن مهمان من هذه الدعوى؛ فقد أوضح القاضى توم سى. كلارك من خلال رأى الأغلبية، أن بعض الناس قد أصروا على أنه هناك تأسيس لدين علمانى فى المدارس ما لم يسمح بمثل هذه الممارسات. ويستمر تقديم نفس الادعاء فى الدعاوى الخاصة بالسماح «بلحظات صمت» (انظر أدناه). وأكد كلارك بشدة أن الحكم لا يعارض أو يعادى الدين.

أما النقطة الثانية فكانت التمييز بين الممارسات التعبدية وتدريس الدين من ناحية والتدريس عن الدين من الناحية الأخرى، وتناول رأى كلارك هذه القضية أيضًا:

«أضف إلى هذا أنه يمكن القول بأن تعليم الشخص لا يكون كاملاً دون دراسة الدين المقارن أو تاريخ الدين وعلاقته بتطور الحضارة. ويمكن بالتأكيد القول: إن الكتاب المقدس يستحق الدراسة بما له من خصائص أدبية وتاريخية، وليس فيما ذكرنا هنا أى إشارة إلى أن دراسة الكتاب المقدس أو الدين عند تناولها بموضوعية كجزء من برنامج علمانى للتعليم قد لا يتأثر بشكل وثيق بالتعديل الأول».

وجعل هذا التمييز تدريس المناهج الدينية فى المدارس الثانوية ممكنًا، وكذلك تطوير برامج دراسات دينية فى الكليات والجامعات التى تدعمها الولايات.

وكانت هناك قضايا مهمة أخرى تتعلق بالأنشطة التعبدية. فقد اعتبر مطلب تعليق لافتة «بالوصايا العشر» فى صفوف المدارس العامة انتهاكًا لبند الكنيسة الرسمية (دعوى ستون ضد جراهام ١٩٨٠)، وكذلك سماح الولاية «بلحظة صمت» كصلاة اختيارية أو للتأمل (ولاس ضد جافرى ١٩٨٥). ورأت المحكمة مؤخرًا عدم دستورية طلب قسيس المنطقة لإقامة صلاة منح البركة والابتهال فى مستهل ووسط حفلات تخرج المدارس المتوسطة والثانوية (دعوى لى ضد وايزمان ١٩٩٢) وردًا على هذا اختار طلاب عدة مدارس ثانوية إقامة صلوات يقودها أحد الطلبة فى حفلات التخرج، ولم تنظر المحكمة العليا قضايا بشأن هذه الممارسة بعد.

وكما سوف يتضح من الفصل الأول من الجزء الثانى، يفضل العامة الصلوات والأنشطة التعبدية الأخرى فى المدارس العامة. وقد انعكس هذا فى الحركات التى تنادى

بصلوات طلابية تطوعية فى احتفالات التخرج، مثل حركة «نراك عند المنصة» وفيها يتجمع الطلبة حول منصة العلم بالمدرسة للصلاة، إلا أنه لم تلغ بعد أحكام المحكمة بعدم السماح بالصلاة المنظمة، وهذا لأن الصفوة السياسية التى تسن القوانين والصفوة الدينية كلتيهما لا تفضلان هذا الأمر مثل العامة.

الخلق والنشوء

تناولت قضيتان مهمتان ما يجب تدريسه حول بداية الجنس البشرى. وكانت هذه هى القضية فى المحاكمة القديمة لسكوپس بولاية تنيسى. **وفى عام ١٩٦٨، ألغى حكم المحكمة فى دعوى إيپرسون ضد أركنساس قانونًا يجعل من تدريس نظرية نشوء أو ارتقاء الجنس البشرى من نوع أقل من الحيوانات أمرًا غير قانونى، وكذلك اعتماد أو استخدام كتاب يدرس نظرية النشوء والارتقاء. وبعد هذا الحكم، حاولت ولاية أركنساس إقامة خطة معالجة متوازنة يتم بموجبها تدريس نظريتى النشوء وسفر التكوين للخلق الإلهى للجنس البشرى. وحكمت محكمة الحى الفيدرالية بعدم دستورية أسلوب المعالجة المتوازنة على أساس أن علم الخلق [طبقًا للكتاب المقدس] نظرية دينية أكثر منها علمية. ولهذا؛ فإن مطلب تدريسها انتهك بوضوح بند الكنيسة الرسمية. وبعد نظر قضية إيپرسون بعقدين تقريبًا، ألغت المحكمة العليا فى دعوى إدواردز ضد أجويلار المعالجة المتوازنة فى لويزيانا بالنسبة لعلم النشوء وعلم الخلق فى قانون التعليم العام. وقد نص القانون على تدريس المنظورين.**

الاستخدام المتساوى

تناولت قضيتان مسألة استخدام الجماعات الدينية لمنشآت المدارس الثانوية العامة. وفى كل قضية، كان مصدر الاهتمام هو أن السماح باستخدام هذه المنشآت الحكومية يعد إضفاء لصفة الرسمية على الدين. وفى كلتا الحالتين، حكمت المحكمة بأن مثل هذا الاستخدام لا ينتهك بند الكنيسة الرسمية. وفى الحقيقة، إن عدم السماح للجماعات الدينية باستخدام منتدى عام محدود مثل مبنى المدرسة كان فى حد ذاته أمرًا غير مسموح به. وفى عام ١٩٨٤، سنت الحكومة الفيدرالية قانون «حق الاستخدام المتساوى» الذى طالب المدارس العامة الثانوية ذات المنتديات العامة المحدودة ـ والتى

تسمح لجماعات طلابية غير دراسية بالاجتماع فى حرم المدرسة ـ بالسماح لمثل هذه الجماعات بالاستخدام المتساوى بغض النظر عن المحتوى الدينى أو الفلسفى لهذه الاجتماعات. وتم تأييد دستورية القانون فى دعوى مجلس التعليم ضد مير چنز. وفى هذه القضية التى بدأت فى نبراسكا، طالب أحد الطلاب السماح له بتأسيس ناد مسيحى للطلبة يجتمع بهدف قراءة ومناقشة الكتاب المقدس وإقامة الصلاة الجماعية. وادعت المدرسة أن مثل هذا النادى ينتهك بند الكنيسة الرسمية. ورأت محكمة الاستئناف أن المدرسة لها منتدى عام محدود ولذا لا يمكن لها التمييز ضد ناد معين بسبب محتواه الأيديولوچى. وفى الاستئناف، أيدت المحكمة العليا هذا الحكم. وهناك حالة مشابهة على مستوى المدرسة الثانوية يناقشها الجزء الثانى. وفى دعوى كنيسة لامز ضد مدرسة حى سنتر موريشز يونيون (١٩٩٣)، رأت المحكمة أن استخدام الكنيسة لمنشآت مدرسة عامة لعرض فيلم دينى لا ينتهك بند الكنيسة الرسمية.

إن قانون حق الاستخدام المتساوى وتأييد المحكمة لدستوريته له عواقب تتعدى استخدام جماعات الطلاب الدينية للمنشآت المدرسية. فهو يعنى أيضًا الاستخدام المتساوى لجماعات الطلاب الذين يلتفون حول قضايا اجتماعية يختلف بشأنها الناس اختلافا جذريًا، وغالبًا ما تكون ذات صلة بالدين. فهو يعنى مثلاً؛ أن المدارس التى تسمح لجماعات ذات أنشطة غير تعليمية بالاجتماع فى حرمها يجب عليها السماح لكل من «الطلبة المؤيدين لقيم الأسرة التقليدية» و«اتحاد الشواذ الطلابى» بالاجتماع. كما يعنى توفير معاملة متساوية لمؤيدى جماعتى «طلاب حرية الاختيار التناسلى» و«حق الطلاب فى الحياة».

* الأنشطة الدينية وتعليم ما بعد الثانوى

حيث إن معظم قراء هذا الكتاب من طلبة الكليات أو الجامعات، فقد اخترنا تناول القضايا الخاصة بتعليم ما بعد الثانوى بشكل منفصل. وهناك أربع قضايا مهمة تناولت المعونة النقدية لمدارس ما بعد الثانوى التابعة لجهات دينية، وهناك أيضًا قضية خاصة بحق الاستخدام المتساوى من جانب الجماعات الدينية، واختص الباقى بالتمويل بطريقة أو بأخرى.

أيدت المحكمة فى دعوى تيلتون ضد ريتشاردسون (١٩٧١) قانون منشآت التعليم العالى لعام ١٩٦٣ الذى يقدم بموجبه منحة مالية للكليات التابعة لجهات دينية لإقامة المبانى التى تستخدم فى أغراض علمانية. وعلى الرغم من استفادة المدرسة الدينية، فقد رأت المحكمة أن الأثر الأساسى للقانون ليس تعزيز الدين. وبعد عامين عند نظر دعوى مك نير ضد هنت، تم تأييد استخدام سندات العائد التى تصدرها الولاية لمعاونة كلية ترعاها جهة دينية فى استدانة بعض المال، حيث إن الاستفادة كانت متاحة لجميع مؤسسات التعليم العالى بغض النظر عن التبعية. وفى عام ١٩٧٦، حكمت المحكمة أن المنح السنوية للأغراض العامة للكليات التابعة لجهات دينية ليست انتهاكًا لبند الكنيسة الرسمية، حيث إن مدارس ما بعد الثانوى لا يخترقها الدين مثل المدارس الابتدائية والثانوية التابعة لجهات دينية (دعوى رويمر ضد مجلس الأشغال العامة).

لقد خرجت أحدث قضايا التمويل الحكومى من محاكم ڤرچينيا، فقد كانت جامعة ڤرچينيا تسمح بشكل روتينى باستخدام دفعات من صندوق النشاطات الطلابية من قبل مقاولين خارجيين مقابل تكلفة طباعة مختلف المنشورات الطلابية. وكانت جميع المطبوعات تحتوى على ما ينص على أنها مستقلة عن الجامعة وأن الجامعة لا ترعاها ماليا. وقد امتنعت الجامعة عن دفع نفقات طباعة «اليقظ: منشور مسيحى فى جامعة ڤرچينيا» على أساس «أنه - فى الأصل - يشجع أو يوضح اعتقادًا خاصًا فى الإله أو الحقيقة النهائية»، ولهذا كان محظورًا طبقا لتوجيهات الجامعة. واتهم الطلاب الجامعة بأنها انتهكت حقهم فى التعبير الحر.

ورأت المحكمة فى الجولة الرابعة أن الجامعة قد انتهكت فعلاً حق الطلبة فى التعبير الحر إلا أنه انتهاك له ما يبرره. حيث إن تمويل هذا المنشور ينتهك بند الكنيسة الرسمية؛ لأن الجامعة تمولها الولاية. وعندما وصلت دعوى روزنبرج ضد رئيس وزوار جامعة ڤرچينيا (١٩٩٥) إلى المحكمة العليا، ألغيت أحكام المحاكم الجزئية وطلب إلى الجامعة تمويل المنشور. وأوضح رأى الأغلبية الذى كتبه القاضى سكاليا أن الأموال يجب أن تدفع مباشرة إلى طرف ثالث يقوم بالطباعة وليس إلى المنظمة الدينية نفسها. وميزت الجامعة بين أموال مصروفات الأنشطة الطلابية محل الدعوى وأموال الضرائب. فقد رأت المحكمة أن مصروفات الأنشطة ليست اعتمادات عامة مثل عوائد الضرائب، ووجدت

أيضًا أن تمويل المطبوعات العلمانية دون الدينية يعتبر تمييزا ضد الدين، ولهذا يكون بمثابة انتهاك لبند حرية الممارسة. رأت المحكمة أيضًا أنه يعتبر إنكارًا لحق التعبير الحر، وهو تمييز غير دستورى بسبب وجهات النظر. وهذا شيء لا يمكن تمريره بمحاولة الالتزام ببند الكنيسة الرسمية. وبالإضافة لهذا، وجدت المحكمة أن تمويل جميع الأنشطة دون محاولة تحديد دينيتها من عدمها هو أمر يتطلب تداخلاً أقل بين الحكومة والدين. أما إذا حاولت الجامعة تحديد هذا الأمر يحدث العكس (تداخل أكثر).

كما أشير إلى أن البرنامج محايد من الناحية الدينية وأن الحيدة لم تنتهك عندما قامت الجامعة - كهيئة حكومية - باتباع معايير حيادية وقدمت منافع لمستفيدين لهم وجهات نظر دينية وعلمانية. وبالطبع لم يتفق الجميع بهيئة المحكمة العليا، وصدر الحكم بأغلبية ٥ ضد ٤ أصوات، وأعرب القاضى ديڤيد سوتر عن اعتراضه بحدة بعد الإشارة إلى الطبيعة الإيڤانجليكية القوية «لليقظ»:

«إن استخدام الاعتمادات العامة لدعم نشر كلمة الرب هو أمر يحرمه بند الكنيسة الرسمية تمامًا... والمحكمة تأمر هيئة من هيئات الولاية بدعم الإيڤانجليكية الدينية باعتمادات مباشرة، وفى هذا انتهاك صارخ لبند الكنيسة الرسمية».

وفى نهاية الأمر، وفى قضية مشابهة لقضية زوبرست، وجدت المحكمة أن بند الكنيسة الرسمية لا يحرم تقديم المساعدة بمقتضى برنامج لإعادة التأهيل المهنى لطالب كفيف يدرس فى كلية مسيحية ليصبح موظفا دينيا لكل الوقت (ويترز ضد قسم خدمات المكفوفين فى واشنطن عام ١٩٨٦). وفى هذه القضية، قدمت الأموال مباشرة إلى الطالب وليس إلى المدرسة.

حق الاستخدام المتساوى

توافق دعوى ويد مار ضد ڤنسنت - التى تم الفصل فيها عام ١٩٨١ - قضايا حق الاستخدام المتساوى فى المدارس الثانوية ولكن على مستوى الجامعة. وحكم فى هذه القضية بعدم دستورية قانون خاص بالولاية يحرم استخدام مبانى الجامعة لأغراض العبادة الدينية. وحيث إن الجامعة كان لها منتدى مفتوح للاستخدام من جانب جماعات مختلفة فلا يمكن لها استبعاد جماعة على أساس فحوى أنشطتها فى حدود

القانون. ولم يشر إلى أى موافقة من قبل الولاية على أية ممارسات دينية، وحظيت جماعات دينية وعلمانية متنوعة بنفس المزايا.

* قضايا أخرى خاصة ببند الكنيسة الرسمية

هناك عدد من المواقف الأخرى تثار فيها إشكاليات احتمال إضفاء صفة الرسمية على الدين، وأكثر التساؤلات إثارة للجدل هى تلك الخاصة بفرض الضرائب ومظاهر الاحتفال بالأعياد الدينية.

فرض الضرائب والتداخل بين الحكومة والدين

تعد دعوى والتر ضد لجنة الضرائب (١٩٧٠) واحدة من أكثر القضايا تأثيراً. فقد رأت المحكمة أن السماح بإعفاءات ضريبية للعقارات بالنسبة للمبانى الدينية هو إضفاء لصفة الرسمية على الدين. وكان هذا الإعفاء متاحًا لجماعات كثيرة لاتهدف إلى الربح، وكان هذا أحد مفاتيح حكم المحكمة. فأصدر رئيس القضاة وارين بيرجر حكمًا أشار فيه إلى أن:

« الهدف التشريعى من الإعفاء من ضريبة الأملاك ليس دعمًا أو حظراً للدين. فهو ليس بمثابة عداء أو رعاية للدين. وولاية نيويورك تشارك ولايات أخرى فى الرأى أن هناك كيانات معينة موجودة فى علاقة متناغمة مع المجتمع كلية وتهدف إلى تحسين مستواه العقلى أو الأخلاقى، فلا يجب تثبيط نشاطها بضريبة الأملاك أو تعريضها لفقد تلك الأملاك لعدم دفع الضرائب. ولم تستثن كنيسة أو جماعة دينية معينة أو حتى مجموعة كنائس، فقد منحت الإعفاء لكل دور العبادة لشريحة عريضة من الأملاك تملكها مؤسسات شبه عامة لاتهدف إلى الربح، تشمل المستشفيات والمكتبات والحدائق المخصصة للأطفال والجماعات العلمية والمهنية والتاريخية والوطنية».

أما مفتاح القضية الآخر، فكان حكم المحكمة بأن إلغاء الإعفاء قد يؤدى إلى مزيد من التداخل بين الحكومة والدين أكثر من الإعفاء نفسه. إن مبدأ «ألا يتسبب قانون أو ممارسة فى التداخل المفرط من جانب الحكومة فى الدين» ظهر جليا لأول مرة فى دعوى والز. وعلى الرغم من أن منح الإعفاء قد تطلب إعلان المنظمة مرة واحدة بأنها لا تهدف إلى

الربح، فإن إلغاء الإعفاء يتسبب فى تقييم ضريبى لممتلكات الكنيسة وإجراءات رهن ضريبى وحبس للرهن الضريبى ومواجهات وصراعات مباشرة تنجم عن كل تلك العمليات القانونية، وهذا كله يعنى تداخلا مفرطا.

ومنذ صدور الحكم، عارضه القاضى وليم دوجلاس، كما فعل ذلك الكثيرون. لقد فرق رأى الأغلبية بين الدعم الذى يمنح الاعتمادات وبين الإعفاء الذى لا يجمع اعتمادات. وصرح القاضى وليم دوجلاس معبرًا عن رأيه بوضوح «إننى أفترض حقًا أنه أفضل الطرق بصفة عامة لإضفاء صفة الرسمية على دين أو أكثر هى تقديم الدعم لهم، وهذا بالضبط ما يفعله الإعفاء الضريبى. . . . إن الإعفاء الضريبى هو نفسه دعم».

ومن الناحية الأخرى، ألغت المحكمة إعفاء من ضريبة المبيعات على الدوريات التى تنشرها أو توزعها جماعات دينية بهدف نشر معتقداتهم لعدم انتشارها بشكل كاف وذلك لتفادى انتهاك بند الكنيسة الرسمية (دعوى شركة تكساس مونثلى ضد بالوك ١٩٨٩). وهناك مسائل ضريبية أخرى صدرت فيها أحكام باعتبارها قضايا تتعلق بحرية الممارسة سوف نطرحها فى الفصل السادس.

مظاهر الاحتفال بالأعياد الدينية

تناولت قضيتان حديثتان نسبيًا شرعية مظاهر الاحتفال بعيد الميلاد. ففى دعوى لينش ضد دونالى أيدت المحكمة إقامة مشهد ميلاد السيد المسيح فى مبنى خاص بالمدينة كمظهر من مظاهر الاحتفال بعيد الميلاد يتضمن أيضًا رموزًا علمانية. واتفقت القاضية ساندرا داى أوكونر مع رأى الأغلبية، إلا أنها ناقشت بإسهاب الإطار الذى يجب أن يحلل من خلاله استخدام الحكومة رموزًا دينية. ويمكن ألا تكون هناك - على الإطلاق - موافقة حكومية على الدين، فمثل هذه الموافقة ترسل إشارة لغير المتدينين أنهم مستبعدون وليسوا أعضاء كاملى الأهلية فى المجتمع السياسى، بالإضافة إلى رسالة موجهة للمتدينين أنهم أعضاء مفضلون فى المجتمع السياسى.

ويعتمد كون مظهر الاحتفال موافقة حكومية من عدمها، على الأثر الذى يتركه من الرموز التى ينطوى عليها. لقد أوضحت أوكونر تحديدًا أن الحكم اعتمد على ما قد يعتبره المشاهدون لمظاهر الاحتفال أنه الغرض منه. وفى هذه الحالة تضمن المشهد الاحتفالى مجموعة من رموز العيد الدينى، دينية وعلمانية. وفى مثل هذا السياق المشتمل رموز مختلفة، رأت القاضية أن المظهر الاحتفالى ينفى أى إشارة إلى الموافقة

الحكومية على المعتقد المسيحى بعيد الميلاد. وعلى الرغم من موافقة القضاة الأربعة المعترضين على المبدأ، إلا أنهم وصلوا إلى النهاية العكسية معتبرين أن مشهد الميلاد يظهر موافقة الحكومة على المعتقدات الدينية الخاصة التى يمثلها المزود الذى ولد به المسيح. ويعد هذا المبدأ على جانب كبير من الأهمية، حيث إن استخدام الحكومة للرموز الدينية غير دستورى إذا وافق على دين معين، ولكنه مقبول إذا لم يفعل ذلك، ويعتمد الحكم بشكل كبير على السياق الذى تعرض من خلاله الرموز الدينية.

وهناك قضية أخرى تتعلق بالموضوع، هى دعوى مقاطعة ألاجينى ضد «أسرة بيتسبرج الكبيرة لاتحاد الحريات المدنية الأمريكية» (١٩٨٩) وتناولت القضية مظهرين متكررين للاحتفال بعيد الميلاد، فلعدة سنوات أقيم مشهد الميلاد (المزود) أمام سلم مبنى محكمة المقاطعة، كما كان هناك أيضًا شموع الاحتفال بالعيد اليهودى هانوكا (شمعدان ثمانى يستخدم فى اليهودية) خارج مبنى المقاطعة إلى جانب شجرة عيد الميلاد ولوحة توقر الحرية. وحكمت المحكمة بعدم دستورية المظهر الأول كتصديق على الدين، إلا أنها سمحت بالثانى.

وعلى أساس السياق، فلم يكن هناك أى شىء فى مشهد الميلاد ينتقص من قدر مغزاه الدينى كما كان الحال فى قضية لينش، بالإضافة إلى أن موقعه يزيد من احتمالية تأويله من جانب المشاهد كموافقة حكومية على دين ما:

«بالإضافة إلى أن موقع المزود على السلم الكبير للمحكمة وهو أجمل أجزاء المبنى الذى يمثل كرسى حكم المقاطعة، ولا يمكن لمن يشاهد هذا أن يعقل وجوده فى هذا الموقع دون تأييد وموافقة الحكومة. لهذا... ترسل المقاطعة رسالة لا تحتمل اللبس، وهى أنها تشجع وتؤيد الشكر المسيحى للرب، وهذه هى الرسالة الدينية للمزود».

أما فى حالة «المنورة» وشجرة عيد الميلاد، فقد فكر القضاة بطريقة مختلفة. فالمنورة رمز دينى ولا شك فى هذا، إلا أنها مثل شجرة عيد الميلاد تمثل الرمز المرئى الرئيسى لعيد دينى، وهى فى هذا مثل عيد الميلاد بما له من أبعاد دينية وعلمانية.

إن الموافقة على الاحتفال بالهانوكا وعيد الميلاد كأعياد دينية ينتهك الدستور مثله مثل إلغاء الاحتفال بأحدهما أو كليهما. ورأت المحكمة أن المدينة لم تتعد حدود الدستورية باعترافها بالعيدين كأعياد دينية ثقافية علمانية. وحكمت المحكمة أن هذا المظهر

الاحتفالى الخاص يقر ببساطة أن كلاً من عيد الميلاد والهانوكا جزء من موسم أعياد الشتاء نفسه الذى اكتسب وضعا علمانيًا فى مجتمعنا .

* الملخص والنتائج

ركزنا خلال هذا الفصل على التفسيرات المتعلقة ببند الكنيسة الرسمية فى التعديل الأول لدستور الولايات المتحدة، ورأينا تمحور قضايا بند الكنيسة الرسمية حول مسألتين رئيسيتين :

- استخدام أموال الضرائب أو الاعتمادات العامة لدعم المنظمات التى ترعاها جهات دينية، وهى عادة ما تكون مدارس . وبشكل عام، وجدت المحكمة أن نفس المعونة يجب توفيرها لجميع الطلبة وأنه من الأفضل وصولها مباشرة إليهم أو إلى أولياء أمورهم وليس إلى المدارس، وأن استخدام المعونة لدفع رواتب العاملين محل شك أكثر من استخدامها فى دعم الكتب المدرسية وما شابه ذلك، كما يجب تفادى المحتوى الدينى المحض .
- دعم الهيئات الحكومية للأنشطة الدينية .

تناول العديد من هذه القضايا الأنشطة التعبدية مثل الصلاة وقراءة الكتاب المقدس فى المدارس العامة . وتناولت قضايا أخرى كيفية تدريس بدء الخليقة . كما أثار حق الاستخدام المتساوى للمبانى الحكومية من جانب جماعات دينية عدة قضايا أخرى، وكذلك مظاهر الاحتفال بالمناسبات الدينية فى الأماكن الحكومية (العامة) . أما قضايا الضرائب فقد تناولت وجوب فرض الضرائب على ممتلكات الجهات الدينية من عدمه .

وقد أوضحنا أيضًا وجود عدد من التفسيرات الخاصة بكيفية فهم الفصل التام :

- يعنى الفصل التام ألا تقدم الحكومة أى دعم على الإطلاق للدين .
- تشبه الحيدة التامة الفصل التام مع السماح بمرونة أكبر وهى تستهدف أساسًا الحيدة التامة وليس الفصل .
- يسمح التوفيق بدعم الحكومة للدين ما دام لا يميز بين دين وآخر .

إنه من الصعوبة بمكان جمع أحكام المحكمة العليا الخاصة ببند الكنيسة الرسمية فى مجموعة واحدة متناسقة. فبالتأكيد هناك اختلاف فى الآراء حول التأثير الكلى لهذه الأحكام. وهناك أيضًا اختلاف حول قضايا محددة، إلا أن النتائج التالية تعتبر عادلة ودقيقة.

- بالنسبة لمعونة الحكومة للدين، تنتهك المعونة المباشرة بند الكنيسة الرسمية، وفى نفس الوقت، وإذا حدثت استفادة غير مباشرة من جانب منظمة دينية نتيجة لسياسة أو ممارسة معينة، فلا يعتبر هذا انتهاكًا ولا يمكن اتخاذه أساسًا لعدم دستورية هذا العمل، ولا يمكن حرمان المنظمات الدينية من الانتفاع بالبرامج التى تستفيد منها هيئات مشابهة.
- إن الممارسات التعبدية فى المدارس العامة تخرج عن نطاق الدستورية. ومع ذلك لا يمكن استبعاد الأفراد والجماعات الدينية من حق استخدام المنشآت المدرسية فقط بسبب الدين. هذا بالإضافة إلى أن حظر الممارسة الدينية لا يستوجب حظرا موازيا على تدريس ودراسة الدين من منظور أكاديمى.
- وبشكل عام، التزمت أحكام المحكمة العليا فى القضايا الخاصة ببند الكنيسة الرسمية بثلاثة مبادئ ضمنية أساسية:

١ ـ يجب الحفاظ على الفصل بين الدين والحكومة مع استمرار حيدة الحكومة تجاه الدين.

٢ ـ ومع ذلك لا يمكن تجنب بعض العلاقة بينهما.

٣ ـ وفى نطاق حدود المبدأ الأول، أقرت المحكمة بأحكامها وأيدت الدور المهم للدين فى حياة الناس فى الولايات المتحدة ودور المنظمات الدينية ووجود الدين فى الحياة العامة للأمة.

وكما رأيت أيها القارئ فى هذا الفصل، فإن تطبيق بند الكنيسة الرسمية الذى يبدو بسيطا هو أبعد ما يكون عن البساطة، وفى الفصل السادس سوف نتناول تطبيق بند حرية الممارسة الدينية والتوصل إلى مفهومه من خلال أحكام المحكمة العليا. إن اشتمال التعديل الأول على البندين يزيد من تعقيد التشريع الخاص بالكنيسة والدولة.

References

المراجع

Abraham, Harry J. 1989. "The Status of the First Amendment's Religion Clauses: Some Reflections on Lines and Limits," in James E. Wood, Jr. (Ed.), *Readings on Church and State*. Waco, Texas: J.M. Dawson Institute of Church-State Studies.

Drakeman, Donald L. 1991. *Church-State Constitutional Issues: Making Sense of the Establishment Clause. Contributions in Legal Studies, Number 62*. Paul L. Murphy, Series Editor. New York: Greenwood Press.

Eastland, Terry. 1993. *Religious Liberty in the Supreme Court: The Cases That Define the Debate Over Church and State*. Washington, D.C.: Ethics and Public Policy Center.

Levy, Leonard W. 1994. *The Establishment Clause: Religion and the First Amendment, Second Edition*. Chapel Hill: University of North Carolina Press.

Mead, Sidney E. 1977. "Neither Church nor State: Reflections on James Madison's 'Line of Separation,'" in James E. Wood, Jr. (Ed.), *Readings on Church and State*. Waco, Texas: J.M. Dawson Institute of Church-State Studies.

Morgan, Richard E. 1972. *The Supreme Court and Religion*. New York: Free Press.

O'Brien, David M. 1991. *Constitutional Law and Politics, Volume Two: Civil Rights and Civil Liberties*. New York: W.W. Norton.

Weber, Paul J. 1990. "Neutrality and First Amendment Interpretation," in Paul J. Weber, ed., *Equal Separation: Understanding the Religion Clauses of the First Amendment. Contributions in Legal Studies, Number 58*. Paul L. Murphy, Series Editor. New York: Greenwood Press.

obeikandl.com